مثلا جاز بل نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجاي الزيدان
لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهكذا تامل سم ولذا جعل العلامة ع ق قول
الم لدفع توهم تجوز للتاكيد المعنوي وقوله او غلط للفظي مخالف لصنع
الله في جعلها للمعنوي واللفظي الموجب للاشكال المذكور وكذلك الجواب
عنه وعبارته على قول الم لدفع توهم تجوز او غلط اي لاجل ان يدفع
به المتكلم توهم السامع التجوز في الاولى فتنزل الثانية منزلة التاكيد
المعنوي في المفردات لانه انما يوتى به لدفع التجوز او توهم السامع في الاولى
الغلط فتنزل الثانية منزلة التاكيد اللفظي في المفردات فانه انما يوتى
به لدفع توهم السهو او الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين او اكثر
ويمكن على بعد ان يكون كل منهما لدفع الغلط والتجوز ففي الاول يراد
دفع التجوز في ذكر زيد ان الجاي رسول زيد مثلا او الغلط في ذكر زيد
بدلا عن رسوله المقصود وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون
رسوله او الغلط بذكره دون عمرو اه بالنسبة الجذلك الكتاب
اي حالة كون لا ريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب اذا جعلت
الم الخ واما ان جعل الم مبتدا وذلك الكتاب خبرا بناء على انه
اسم للقرآن او طايفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدا
ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن طايفة من الحروف
فلا يقدر لها مبتدا ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف
وعليه فقيل هي مما استاثر الله تعالى بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله
تعالى واللام من جبريل والميم من محمد وكانه قيل الله نزل جبريل على
محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى ان الكتاب المتحدى به مركب
من جنس هذه الحروف او جملة مستقلة بجعل الم مبتدا خبره
هذه مقدرا او العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيت على
انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز ان يكون تقدير الخبر الم مولف من
جنس هذه الحروف فائدة الخبر للثبات بجعل الخ المبالغة
بمجموع الجعل والتعريف لكن محلها بالتعريف اذ جعل المبتدا ذلك
ليس فيه ازيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك

الجعل

لجعل مبالغة في هذا الوصف فافهم الدال صفة لجعل او ذلك
وهو اقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول اليق بقوله الخ والتذكير
وكتب ايضا قوله الدال على كمال العناية بتمييزه اي باعتبار اسم الاشارة
وقوله والتوسل الخ اي باعتبار اللام والتوسل ببعده الخ لو قال
وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان اولى واوضح ثم ظهر لي هذا
انما يرد على جعل الدال صفة لذلك الاعلى جعله صفة لجعل
الدال على الاختصار لان تعريف الجزئين في الجملة الخبرية يدل
على الاختصار ع ق حاتم الجواد اي لاجواد الا هو اذ جود
غيره بالنسبة اليجوده كالعدم ع ق تحمي ذلك الخ اي المراد
منه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال
الكامل اي في الهداية كما يات يستاهل في الصحاح يقال
فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقوله كذا في العلامة
الزمخشري قد صح هذه العبارة في الاساس فتدبر وفي مقابلته
ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره مسوداة فيحتمل
بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل كان اولى لعدم التصريح
بالنقصان كما عبر ع ق بل ليس بكتاب كما يعطيه معنى ذلك
الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر
جاز ان يتوهم الخ فيه مني لان توهم كون الكلام مما يرمى به
جزافا غير متصور مع العلم بانه كلام الله ويمكن ان يجاب بان
المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فانتفى بلا ريب
فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة
العرفية الجارية من المخلف تامل منع ق قيل التامل في كالا
الكتاب اطول مما اي من المدح الذي يرمى به اي يتفوه فيه
جزافا وكتب ايضا قوله مما اي من الكلام الذي يرمى به جزافا اي
على وجه المجازفة بمعنى انه انما يوتى به من غير ملاحظة مقتضاه
ومراعاة لوازمه ومفاد افراده بروية وبصيرة فان المجازفة
في الشي عدم الاحاطة بلوازمه واحكامه المبالغة المذكورة مما يجوز